من شأنه المساعدة على اعادة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، بل والانتقال به الى دائرة الاقرار الاميركي بالصفة التمثيلية لـ م.ت.ف. وبالتالي التمهيد، جدياً، لعقد مؤتمر دولي خاص بانجاز تسوية شاملة ومتوازنة في الشرق الاوسط. وفي هذا السياق، فان السؤال الراهن لا يتعلق بجدوى استمرار الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، أو عدمه، بقدر ما يتعلق بتحديد، ورفع، مستوى الضغط الفلسطيني على المحاور الاميركي، والبحث في الموازين الدولية المتحكمة بسيرورة هذا الحوار، وما الذي تريده م.ت.ف. من وراء استمراره.

وعلى الجانب الآخر، فلا تزال هجرة اليهود السوفيات تتفاعل، لترسم آفاقاً ضبابية، بحيث يصعب الاستنتاج من خلالها. ولعلّ أكثر الاحتمالات خطراً هو ترافق الهجرة السوفياتية مع بدء اتخاذ السلطات الاسرائيلية اجراءات من شأنها تهجير الفلسطينيين الى خارج الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتحديداً الى شرق الاردن. وتتبدّى مخاطر ذلك بعد مجيء الليكود الى سدة الحكم الاسرائيلي، الامر الذي سيعطي المخاوف الاردنية بُعداً جدياً؛ اذ ان زيادة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وتهجير الفلسطينيين الى خارج الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، سيكونان المحورين الاساسيين في محاولة اسرائيل تحقيق شعار «الاردن هو فلسطين». ولعل ما يرجّح هكذا احتمالات، هو ما تشكّله الانتفاضة من مخاطر جدية على مستقبل الهجرة اليهودية، الأمر الذي حمل الاوساط السياسية الاسرائيلية على الدعوة الى الاسراع في الحدّ من نشاط الانتفاضة، تمهيداً لاقامة مستوطنات جديدة، لاستيعاب المهاجرين الجدد في المناطق المحتلة.

وفي هذا السياق، فان الحكومة الاسرائيلية، وكما هو واضح من خلال برامجها، وأدائها الاداري والعسكري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، تعمل للحؤول دون تصاعد الانتفاضة؛ بل انها تكرس جلّ نشاطها لمحاصرتها، ودفعها الى المراوحة في مكانها، وعدم التعاطي، كلياً، مع قيادتها الموحّدة.

من جهة أخرى، فان اسرائيل لم تزل على موقفها ذاته بشأن م.ت.ف. وشرعية تمثيلها للفلسطينيين في الداخل والخارج، على حدّ سواء. فهي لا تقر بشرعيتها مطلقاً، بل باتت تدعو الى ضرورة «حل المنظمة» كخطوة أولية نحو تحقيق «السلام» في المنطقة.

عبر اجواء التشدّد والرفض الاسرائيلي الرسمي، تتصاعد حدّة التشدد على مستوى المزاج الشعبي، أيضاً؛ اذ أخذ هذا المزاج يميل نحو التشدد والرفض لأية تسوية سلمية. ولعل أكثر الشواهد وضوحاً هو نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر، والانتخابات البلدية؛ الأمران اللذان يدلّان على ان الفهم الاسرائيلي العام لمبادرة السلام الفلسطينية يقوم على أساس التخوف من نتائجها، وعدم النظر اليها ايجابياً. ومن خلال وقائع العامين الماضيين، فقد بات واضحاً ان اتفاقات الائتلاف الاسرائيلي لا تنبىء، بأي حال من الاحوال، بأية تغييرات في موقف اسرائيل تجاه المنطقة، حتى ولو كان من ذلك تسوية الامور ثنائياً بين اسرائيل وجاراتها، سوريا والاردن ولبنان.

في ضوء ذلك، يمكن القول ان حالة الركود باتت تهيمن على الاوساط السياسية كافة في المنطقة. وبالقدر الذي تحاول م.ت.ف. وبعض الدول العربية الخروج من تلك الحالة، فان اسرائيل تحاول الحفاظ عليها، ولو الى حين، متوخّية من وراء ذلك التوصل الى هدفين: الاول محاولة تهميش أي دور لـ م.ت.ف. في اطار العلاقات التفاوضية بينها وبين أي من الدول العربية، وخاصة بينها وبين الاردن ومصر؛ والثاني العمل على تمهيد الاوضاع في المنطقة بما يتناسب والقيام بعدوان محدّد بهدف